

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

٥،١ المقدمة

نتيجة التحليل الاحصائي من خلال برنامج SPSS وبرنامج Smart PLS في تحليل البيانات الكمية، وتم استخدام برنامج NVIVO في تحليل البيانات النوعية (المقابلات)، حيث أظهرت نتائج كلاً من المنهج المختلط أن هنالك أثر إيجابي وهام لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. وكذلك: هنالك أثر إيجابي وهام للدور الوسيط للحكومة الضريبية بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي. وكذلك هنالك أثر إيجابي وهام للدور الملطف للتدين بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي، وكذلك بين افساء المعلومات وجودة الإقرارات الضريبية، والتقسم التالي يوضح مناقشة النتائج لهذه الدراسة وتوافقها واختلافها مع نتائج الدراسات السابقة كما يلي:

٥،٢ نتائج الدراسة

٥،٢،١ مناقشة النتائج المتعلقة ب أثر نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات

الضريبية والأداء الضريبي

تلعب نظم المعلومات الضريبية المحوسبة دوراً مهماً في تطوير النظام الضريبي وتأثيرها بشكل ايجابي على جودة الإقرارات الضريبية، حيث تم قبول النتيجة التي تنص على ان أثر إيجابي لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية" وأكدت الدراسة نتيجة هذه العلاقة مع دراسة ضيف الله واخرون (٢٠١٨)، زرقون وعتير

(٢٠١٨)، الشوشان (٢٠١٦)، جرادات، (٢٠١٣) والتي توصلت الى وجود اثر ايجابي لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة في تحسين جودة الإقرارات الضريبية. في حين اختلفت دراسة حسن ومحمد (٢٠١٨) مع ذلك بسبب عدم امتلاك الموظفين في الهيئة العامة للضرائب المؤهل العلمي على استخدام نظم المعلومات المحاسبية، وعدم تطوير الإجراءات المستخدمة لتوسيع قاعدة الخضوع الضريبي بحصر الأنشطة الاقتصادية للمكلفين، ولكن اتفقت مع توصية الدراسة ضرورة عمل دورات تدريبية متخصصة لموظفين المسح الميداني وتطوير قدرتهم وخبراتهم وذلك للتواصل إلى مصادر دخل جديد لم تحصر ضريبياً. وذلك سوف يحسن من جوده الإقرارات الضريبية.

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك اثر إيجابي وهام لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على الأداء الضريبي.

واتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة عسكر ويعقوب ٢٠٢٠ ودراسة ناصر واخرون (٢٠١٩) ودراسة عبد الحليم (٢٠١٨) ودراسة Karimi et al (٢٠١٧) ودراسة Olatunji et al ٢٠١٧ ودراسة Monica et al ٢٠١٧، ودراسة Allahverdi et al ٢٠١٧، ودراسة شاكر والخفاجي، ٢٠١٧ ودراسة (جودة، ٢٠١٦) ودراسة أحمد ومختار (٢٠١٦) ودراسة امين (٢٠١٧) ودراسة أحمد ومختار (٢٠١٦) ودراسة جودة وتوفيق (٢٠١٥) ودراسة بومدين وبن شعيب (٢٠١٥) ودراسة قبلان (٢٠١٤)، ودراسة جرادات (٢٠١٣) ودراسة دهمان (٢٠١٢) بحيث بينت هذه الدراسات الى وجود اثر إيجابي وهام لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على الاداء الضريبي.

في حين اختلفت النتيجة مع دراسة الشرع واخرون (٢٠٢٠) والتي بينت الى وجود اثر سلبي وذلك بسبب افتقارها إلى التقنيات الحديثة في التحاسب وخصوصاً فيما يتعلق بربط وتحصيل الضريبة من المكلفين كنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب. في حين اتفقت معه توصية الدراسة والتي أفادت

إلى ضرورة العمل على تطوير وتنويع الخدمات التي تخدم المكلفين الحاليين والجدد مما قد ينعكس ذلك على زيادة الحصيلة الضريبية. وختلفت أيضاً مع دراسة مريم (٢٠١٩) الى وجود اثر سلبي بسبب ان الرقابة الجبائية ونظم المعلومات واذا كانت من انجح الوسائل لمحاربة التهرب الضريبي الا انها تبقى قاصره في تحقيق هذا الهدف بسبب نقص الوسائل المادية والحوافز ووجود ثغرة بين المكلفين والضريبة وغيرها، في حين اتفقت مع توصية دراسة مريم (٢٠١٩) والتي أفادت الى ضرورة تزويد الادارة الضريبية بالاجهزة الإلكترونية الحديثة اللازمة لتمكينها من رفع خدماتها مما ينعكس ذلك على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية للدولة، وختلفت مع دراسة ناصر واخرون (٢٠١٩) والتي طبقت على الهيئة العامة للضرائب في الجزائر، وتوصلت إلى ان اي نظام ضريبي مهما كان درجة كماله لا يستطيع ان يحقق النتائج والاهداف المطلوبة للدولة من دون ان يكون هناك نظام معلومات ضريبية كفوءة وفعالة لخصر دخول المكلفين الخاضعين للضريبة بشكل دقيق مما ينعكس ذلك على إيرادات الدولة، في احين اتفقت مع توصيه الدراسة إلى ضرورة عمل برنامج اصلاح ضريبي يتم من خلاله تركيز على تطوير نظم المعلومات الضريبية التي تساهم في تطوير جوانب النظام مما ينعكس ذلك على الإيرادات الضريبية للدولة، وختلفت أيضاً مع دراسة خنفري والمزيد (٢٠١٩) الى وجود اثر سلبي بسبب ضعف الادارة الضريبية التي ما زالت تعتمد على الأساليب اليدوية القديمة الغير ملائمة وايضاً عد التنسيق بين الادارات المختلفة مما له أثر على زيادة الحصيلة الضريبية. في حين اتفقت مع توصية الدراسة التي بينت إلى ضرورة قيام الإدارة الضريبية بتحسين اجراءات الرقابة الجبائية وهذا من خلال ربط مختلف الادارات ببعضهما البعض مما ينعكس ذلك على زيادة إيرادات الدولة.

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك أثر إيجابي وهام لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على

الحكومة الضريبية

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك أثر إيجابي وهام للحكومة الضريبية على جودة الإقرارات الضريبية.

اتفقت نتيجته هذا الفرضيه مع دراسة طيبة وعبد القادر (٢٠٢٠)، ضيف الله واخرون (٢٠١٨)، بكر (٢٠١٥) والتي توصلت الى وجود اثر إيجابي وهام للحكومة الضريبية على جودة الإقرارات الضريبية.

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك أثر إيجابي وهام للحكومة الضريبية على الأداء الضريبي.

حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لجميع فقرات هذا المحور (٣,٦٩) ومستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث اثبتت هذه الفرضية انها تم قبولها واتفقت مع نتيجته هذا الفرضيه مع دراسة Carvalho & Ávila (٢٠٢٢) التي توصلت الى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الحوكمة الضريبية وتقليل معدلات التهرب الضريبي. وهذا يعني أن وجود نظام ضريبي شفاف وإجراءات حوكمة فعالة يمكن أن يقلل من احتمالات وممارسات التهرب الضريبي، ايضاً مع دراسة Rashid et al (٢٠٢١)، طيبة وعبد القادر (٢٠٢٠)، Maswadeh & Hanandeh (٢٠٢٠)، قيدوم (٢٠١٩)، القادر وبوجطو (٢٠٢٠)، الطاهر ومعمري (٢٠١٩)، المومني والعبيني (٢٠١٨)، الشهبي (٢٠١٨)، حديدي وحمودة (٢٠١٩)، ضيف الله واخرون (٢٠١٨)، عبد الكافي (٢٠١٨)، بلهادي وقدي (٢٠١٨)، زرقون وعثير (٢٠١٨)، الشهبي (٢٠١٨)، راشدي (٢٠١٧)، ابراهيم وجعفر (٢٠١٧)، دراسة راشدي (٢٠١٧)، بكر (٢٠١٥)، Chermian & Jin (٢٠١٥)، AZEEZ (٢٠١٥) والتي توصلت الى وجود اثر إيجابي وهام للحكومة الضريبية على الأداء الضريبي.

وأختلفت مع دراسة مسمش واخرون (٢٠٢٠) ان السبب الرئيسي للتهرب الضريبي هو وجود تعديلات مستمره على النظام الضريبي، وضعف العقوبات المنصوصة، ووجود فساد اداري ومالي وتدخل الحكومة في بعض الاسواق تشجع المكلف من التهرب الضريبي، في حين اتفقت مع توصية الدراسة وتحديث عن

ضرورة بناء وتطوير الإدارة الضريبية وربط مؤسسات الدولة ببعضها باستغلال التكنولوجيا الحديثة وضرورة الانفتاح على وسائل الاعلام المحلية لتقريب الادارة الضريبية من المكلفين ورفع درجة الوعي الجبائي. وختلفت مع دراسة سماعين (٢٠١٩) والتي توصلت الى ان السبب الرئيسي في الغش الضريبي هو عزوف الإدارة الضريبية إلى اللجوء إلى القضاء لمعاقبة المكلفين وردعهم من ارتكاب الغش الا انه حسب الاحصاءات ان عدد المكلفين إلى قلة عدد القضايا المنظوره في المحاكم، وحتى بعد اكتشاف الغش الضريبي من قبل الإدارة ورفعها للمحكمة وبمجرد التزام المكلف بدفع المبلغ المستحق عليه يتم سحب القضية، في حين اتفقت مع توصية الدراسة وتحدثت عن ضرورة اجراء دراسات ميدانية مسبقة ومعقدة قبل وضع القوانين حيز التنفيذ، حتى يتمكن من تجربتها وتطبيقها على ارض الواقع ومدى قبولها من قبل المكلف، مع العمل على تفادي التغييرات والتعديلات القانونية، وضرورة تبسيط النظام الضريبي وعدم اثقاله وتعقيده بالضرائب ذات المردود الضعيف التي تساهم بقيام المكلف بالتهرب الضريبي. وختلفت مع دراسة بن عودة واخرون (٢٠١٩) أن التهرب الضريبي جريمة من الجرائم التي تؤثر على اقتصاد الدولة، وبدورها يجب تكافل الجهود للقيام بإجراءات قانونية رديعة تتميز بالعدالة والشمول. في حين اتفقت مع توصية الدراسة وتحدثت عن ضرورة اعتماد نظام جبائي الكتروني يعتمد على التقنيات الحديثة في الاتصال والاعلام. وختلفت مع دراسة شاكر وإسماعيل (٢٠١٨) التي طبقت في العراق إلى ضعف استجابة الجهات الساندة للعمل الضريبي وبالتالي ضعف تعاونها مع الهيئة العامة للضرائب، الامر الذي انعكس سلباً على عملية الحصول على معلومات تساهم في حصر الوعاء الضريبي للمكلفين وإلى انخفاض في الحصيلة الضريبية. في حين اتفقت مع توصية الدراسة وتحدثت عن ضرورة قيام الجهات الساندة في القطاع الصحي توفير المعلومات اللازمة للإدارة الضريبية بالإضافة إلى أهمية الاهتمام بمعلومات للإدارة الضريبية لمساعدتها في زيادة الإيرادات الضريبية

وختلفت مع دراسة لشلح (٢٠١٨) ان مهما كانت الرقابة الجبائية من انجح الطرق لمحاربة التهرب الضريبي الا انها تبقى قاصره وهذا بسبب الوسائل المادية والبشرية خاصة الكفاءات العليا في الميدان القانوني والمحاسبي، في حين اتفقت مع توصية الدراسة وتحدثت عن ضرورة تنفيذ تقنيات ضريبية إضافية قبل حدوث التهرب الضريبي، حيث أصبحت الرقابة الضريبية وحدها غير كافية نتيجة لتضخيم هذه الظاهرة وانتشار أساليب التهرب الضريبي. وختلفت مع دراسة بلهادي وقدي (٢٠١٨) وتوصلت إلى عدم توفر معلومات وإحصائيات شاملة حول طبيعة وتكلفة النفقات الضريبية، في حين اتفقت مع توصية الدراسة وتحدثت عن ضرورة الغاء النفقات الضريبية غير الفعالة، بهدف تحسين التحصيلات الضريبية. وختلفت مع دراسة محمود (٢٠١٦) التي توصلت الى ان الادارة الضريبية مقتصره في التعامل مع الوزارات التي تعطي رخص العمل ومزاولة المهنة مثل وزارة المواصلات ونقابة المحامين والصحة وهذا يؤدي إلى زيادة التهرب من دفع ضريبة القيمة المضافة مما قد يؤثر على الايرادات الضريبية، في حين اتفقت مع توصية الدراسة وتحدثت عن إلى ضرورة تفعيل الجهات الرقابية في الدوائر الضريبية في العقوبات والغرامات وتطبيق منع السفر على المكلفين والحبس وحجز الممتلكات العامة والغرامات والقوانين، نظراً للتساهلات المفرطة من قبل الادارة الضريبية للمكلفين

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك أثر إيجابي وهام لإفشاء المعلومات على جودة الإقرارات

الضريبية

حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لجميع فقرات هذا المحور (٣,٩٨) وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث اثبتت هذه الفرضية انها تم قبولها واتفقت مع دراسة السيد (٢٠١٩) عزيزة (٢٠١٦)، شرون ومريان (٢٠١٦)، الغرايه (٢٠١٦)، Obadina (٢٠١٦) والتي توصلت الى

وجود اثر ايجابي لإفشاء المعلومات على جودة الإقرارات الضريبية

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك أثر إيجابي وهام للصلاحيات والخصوصية على افشاء

المعلومات حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لجميع فقرات هذا المحور

(٣,٨٦) وبمستوى معنوية (٠,٠٥)، اتفقت النتيجة مع دراسة Blaufus et al (٢٠١٧) التي توصلت

فإن الإفصاح عن المعلومات الضريبية بشكل مجهول يزيد من التهرب الضريبي مقارنة بعدم تقديم أي

معلومات عن سلوك التهرب الضريبي. هذه الملاحظات ذات أهمية خاصة للسياسة الضريبية لأن الإفصاح

العام قد يؤدي إلى مزيد من التهرب بدلاً من تقليله عند دعم مزاحمة المعنويات الضريبية، Blaufus et

al (٢٠١٧) فإن الإفصاح عن المعلومات الضريبية بشكل مجهول يزيد من التهرب الضريبي مقارنة بعدم

تقديم أي معلومات عن سلوك التهرب الضريبي. هذه الملاحظات ذات أهمية خاصة للسياسة الضريبية

لأن الإفصاح العام قد يؤدي إلى مزيد من التهرب بدلاً من تقليله عند دعم مزاحمة المعنويات الضريبية،

حيث اثبتت هذه الفرضية انها تم قبولها وهذا يعينان كلما كان الموظف حريص على الصلاحيات

وخصوصية التي تكون متاحة له هذا سوف يزيد من كفاءة الأداء الضريبي وجودة الإقرارات الضريبية

وسوف يحد من افشاء المعلومات.

٥،٢،٢ مناقشة النتائج المتعلقة ب أثر الدور الوسيط للحكومة الضريبية بين نظم المعلومات

الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك دور وسيط للحكومة الضريبية بين نظم المعلومات الضريبية

المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية.

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك دور وسيط للحكومة الضريبية بين نظم المعلومات الضريبية

المحوسبة والأداء الضريبي.

حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة لجميع فقرات هذا المحور (٣,٦٩) ومستوى معنوية (٠,٠٥)، حيث اثبتت هذه الفرضية انما تم قبولها وهذا يعني ان هنالك دور وسيط جزئي للحكومة الضريبية بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة والأداء الضريبية وهذا يتوافق مع دراسة ميداني (٢٠٢١)، Maswadeh& Hanandeh (٢٠٢٠)، عيدة واخرون (٢٠١٩)

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك دور وسيط لإفشاء المعلومات بين الصلاحيات والخصوصية وجودة الإقرارات الضريبية.

٣،٢،٥ مناقشة النتائج المتعلقة مناقشة النتائج المتعلقة ب أثر الدور الملطف للتدين بين كلاً من نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وافشاء المعلومات على جودة الإقرارات الضريبية قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك دور ملطف لإفشاء المعلومات بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة والأداء الضريبي.

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك دور ملطف لإفشاء المعلومات بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية.

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك دور ملطف للتدين بين الصلاحيات والخصوصية على افشاء المعلومات

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك دور ملطف للتدين بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية.

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك دور ملطف للتدين بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة والأداء الضريبي.

قبول النتيجة التي تنص على ان هنالك دور ملطف للتدين بين افشاء المعلومات والأداء الضريبي.

الفصل السادس

المساهمات والتوصيات

٦،١ المقدمة

هدف الدراسة هو معرفة أثر نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، كما تهدف الى التعرف على الدور الوسيط للحكومة الضريبية، وكذلك الدور الملطف للتدين وافشاء المعلومات، وتم استخدام المنهج المختلط الكمي والنوعي من اجل الحصول على المعلومات كافية وموسعة وتغطي متغيرات الدراسة كامله، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS بالتزامن مع برنامج Smart PLS 4 وتم اختبار ١٦ فرضية وجميعها كانت مقبولة، كما يتضمن هذا الفصل أهم المساهمات المترتبة على الدراسة، ايضاً تم التطرق الى الصعوبات التي واجهت الدراسة، واخيراً التوصيات المقترحة من قبل الباحث في ضوء نتائج الدراسة.

٦،٢ نتائج الدراسة

بناءً على الفصل الرابع من هذه الأطروحة، وخلاصة المناقشة كما وردت في الفصل الخامس أعلاه، تبين أن هنالك أثر إيجابي وهام لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي، وكذلك أثر إيجابي وهام للدور الوسيط للحكومة الضريبية بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي، وكذلك أثر إيجابي وهام للدور الملطف التدين بين كلاً من نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وافشاء المعلومات على جودة الإقرارات الضريبية، حيث توصلت الدراسة إلى ما يلي:

١. وجود أثر إيجابي وهام لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية.

٢. وجود أثر إيجابي وهام لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على الاداء الضريبية.
٣. وجود أثر إيجابي وهام لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على الحوكمة الضريبية.
٤. وجود أثر إيجابي وهام للحوكمة الضريبية على جودة الإقرارات الضريبية.
٥. وجود أثر إيجابي وهام للحوكمة الضريبية على الاداء الضريبية.
٦. وجود أثر إيجابي وهام لإفشاء المعلومات على جودة الإقرارات الضريبية.
٧. وجود أثر إيجابي وهام للصلاحيات والخصوصية على افشاء المعلومات.
٨. وجود أثر إيجابي وهام للدور الوسيط للحوكمة الضريبية بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية.
٩. وجود أثر إيجابي وهام للدور الوسيط للحوكمة الضريبية بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة والأداء الضريبي.
١٠. وجود أثر إيجابي وهام للدور الوسيط لإفشاء المعلومات بين صلاحيات والخصوصية وجودة الإقرارات الضريبية.
١١. وجود أثر إيجابي وهام للدور الملطف لإفشاء المعلومات بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة والأداء الضريبي
١٢. وجود أثر إيجابي وهام للدور الملطف إفشاء المعلومات بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية.
١٣. وجود أثر إيجابي وهام للدور الملطف التدين بين الصلاحيات والخصوصية على افشاء المعلومات.
١٤. وجود أثر إيجابي وهام للدور الملطف للتدين بين افشاء المعلومات وجودة الإقرارات الضريبية.

١٥. وجود أثر إيجابي وهام الدور الملطف للتدين بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة

الإقرارات الضريبية.

١٦. وجود أثر إيجابي وهام الدور الملطف للتدين بين افشاء المعلومات والأداء الضريبي.

٦،٣ المساهمات المترتبة على الدراسة

٦،٣،١ الآثار والمساهمات النظرية

فيما يتعلق بالآثار المترتبة على المساهمات النظرية، أضافت هذه الدراسة المساهمات التالية: أولاً
تمكنت الدراسة من صياغة نموذج دراسة معقد بحيث وضعت علاقات مباشرة وغير مباشرة كتأثير نظم
المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي وايضاً تأثير المباشر للحكومة
على كل من جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي، ايضاً تم استخدام افشاء المعلومات كمتغير وسيط
وملطف وهذا يعتبر من المتغيرات الهامة التي لها علاقة بجودة الإقرارات الضريبية، حيث تشكل المعلومات
لدى المدققين منفذاً للمتغولين على القوانين وبعدهم عن الوازع الديني. ايضاً تم استخدام الحكومة
الضريبية متغير وسيط بين نظم المعلومات وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي وهذا يعتبر من
المتغيرات الهامة التي لها تأثير في ضبط المكلفين من عملية استخدام التهرب الضريبي وذلك من خلال
القوانين الرادعة، ايضاً تم استخدام التدين كمتغير ملطف على كافة متغيرات الدراسة وهذا يعتبر من
الدراسات النادرة التي تم استخدام هذا المتغير في النظام الضريبي، ايضاً معرفة تاجر الصلاحيات
والخصوصية التي يتمتع بها موظفي ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية على افشاء المعلومات التي بدورها
تحسن العلاقة بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي في دائرة
ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وايضاً مهمه هذه الدراسة بانها استخدمت في تحليل البيانات الكمية
باستخدام برنامج SPSS بالتزامن مع برنامج Smart PLS وتم استخدام برنامج NVIVO في
تحليل البيانات النوعية (المقابلات). وهذا الشيء مختلف عن باقي الدراسات الأخرى.

وبالرغم من أن الإطار النظريّ كان متفاوت في التعرف على اركان النظام الضريبي المحوسب وعلى اسباب التهرب الضريبي وعقوبات التهرب الضريبي والحوكمة الضريبية والتدين وافشاء المعلومات والصلاحيات والخصوصية، إلا أن مساهمة هذه الدّراسة في تحليل وتفسير العلاقات التي تكونت أثرت بالفعل وأكسبتها عمقاً. كما ساهمت هذه الدّراسة في الأدبيات وفي تكوين مجموعة المعرفة حول نظم المعلومات الضريبية المحوسبة والاداء الضريبي والتدين والحوكمة الضريبية وافشاء المعلومات، حيث أن الدراسات التي حققت تطبيق نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والاداء الضريبي، من خلال الحوكمة الضريبية، وايضاً وضع التدين وافشاء المعلومات في البلدان النامية بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص قليلة. كما ساهمت هذه الدّراسة في الأدبيات من خلال فحص تأثير نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية بشكل خاص وايضاً تأثيره على الاداء الضريبي، اضافة الى ذلك تم فحص تأثير الحوكمة الضريبية كمتغير وسيط بين كلاً من نظم المعلومات الضريبية المحوسبة والاداء الضريبي، ايضاً تم فحص تأثير الملطف التدين وافشاء المعلومات على المتغيرات الاخرى لمعرفة تأثيرهم بشكل خاص.

حيث أكدت هذه الدّراسة على أهمية أثر نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والاداء الضريبي من خلال الحوكمة الضريبية: الدور الملطف للتدين وافشاء المعلومات في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وقامت بسد الثغرات الموجودة في الأدبيات من خلال الأدوات الإحصائية مثل SPSS وبرنامج Smart PLS والتغلب على عدم كفاية الدّراسات السابقة فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة، ايضاً تم استخدام المنهج النوعي (المقابلات) وهذا نادر في الدراسات الضريبية وتم تحليل البيانات من خلال برنامج NVIVO.

٢،٣،٦ الآثار والمساهمات العمليّة

تؤكد هذه الدراسة أن العديد من الدراسات السابقة ناقشت جزء من المتغيرات مثل تأثير نظم المعلومات على الإقرارات الضريبية والاداء الضريبي، وايضاً توسيط الحكمة بين نظم المعلومات الضريبية والاداء الضريبي، والعلاقات التي تم تطبيقها في العديد من المنظمات العامة والخاصة بهدف تطوير هذا النموذج من أجل مساعدة ضريبة الدخل والمبيعات الاردنية في معرفة اوجه القصور في نظامها الضريبي واعطائهم مقترحات في تأثير المتغيرات التي تم دراستها في الاطروحة في حال تطبيقها في الدائرة بشكل كامل سوف يؤدي الى رفع الاداء او تحصيل بمستوى عالٍ، والحصول على نتائج أفضل من خلال تطبيقها، ولكن جميع الدراسات السابقة في حدود علم الباحث لم تطور هذا النموذج بدراسة على أثر نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، كما وتهدف الى التعرف على الدور الوسيط للحكومة الضريبية، وكذلك الدور الملطف للتدين وافشاء المعلومات التي تم دراستها؛ حيث لم يتطرق الباحثون إلى هذه النقطة الأساسية، وهو ما تم مناقشته وتحليله بشكل مفصل في هذه الدراسة.

كما يوجد عدة آثار عملية مهمة وهي باستخدام المنهج الكمي والنوعي في ان واحد وهذا يعتبر من الدراسات النادرة التي تستخدم الاسلوبين معاً خاصتاً في الأردن وفي ضريبة الدخل والمبيعات، ايضاً تتنبع الأهمية التطبيقية في العينة التي تم استهدافها في المنهج الكمي وهم مدققي ضريبة الدخل والبيعات الأردنية، لما لهم من تأثير مباشر في ضبط الأداء الضريبي وتحسين الإقرارات الضريبية وذلك من خلال متغيرات الدراسة التي تم مناقشتها، ايضاً في المنهج النوعي المقابلات تم استهداف مديري المدرجات ورؤساء قسم التدقيق، لما يتمتعو به من خبرة كبيرة في المجال الضريبي، ايضاً تنبع الأهمية التطبيقية

باستخدام برنامج SPSS بالتزامن مع برنامج Smart PLS في تحليل البيانات الكمية وتم استخدام برنامج NVIVO في تحليل البيانات النوعية (المقابلات).

٦،٣،٣ الآثار والمساهمات المترتبة على المنهجية

تساهم هذه الدراسة المدعومة بالأدبيات التي تدرس المنهج الكمي والنوعي، والتي تسعى لتطويرها بطرق علمية حديثة من خلال استخدام التحليلات الإحصائية المتقدمة التي استخدمها محدود في البيئات العربية عن طريق تطبيق النمذجة البنائية الهيكلية بواسطة برنامج Smart PLS وذلك للتحقق من العلاقات المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى ذلك استخدام الباحث تقنيات الحزمة الإحصائية SPSS، وتم استخدام برنامج NVIVO في تحليل البيانات النوعية (المقابلات). وعليه فإن هذا الطرح يمكن أن يساعد على الحد من مناقشات الأدلة التجريبية، والتوصل لفهم أكثر لأهمية العلاقة المتبادلة.

٦،٤ صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة العديد من الصعوبات والمعوقات التي أهمها: بعد المسافات بين مدرجات ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، ثانياً اخذ الموافقات قبل توزيع الاستبان على المدرجات، صعوبة التنسيق مع العينه المستهدفه في المقابلات من مدراء المدرية ورؤساء اقسام التدقيق حيث ان جميعهم ذو مناصب ومنشغلون في الاجتماعات والاعمال اليومية في الدائرة وتكمن الصعوبة في تحديد موعد معهم لفترة كبيرة.

فيما يتعلق بالصعوبات النظرية المترتبة على هذه الدراسة، منها ما يتعلق بتوزيع الاستبيان وجمع البيانات، فهناك عدم جدية من بعض أفراد العينة في الإجابة عن أسئلة الاستبانة، والذي كان سبباً في تأخر التحليلات اللازمة، كذلك حداثة التحليلية المستخدمة مما تطلب وقتاً وجهداً لدراستها، حيث ترتب على استخدام التحليل بالمعادلة البنائية الهيكلية وقت وجهد إضافي؛ كون البرنامج الذي يحلل هذا النوع

من النماذج حديث نسبياً، وقلة وجود الأبحاث وندرة الدراسات والمصادر التي تناولت جوانبه باللغة العربية تحديداً.

٦،٥ الاستنتاجات

بحثت الدراسة في التعرف على أثر نظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، كما بحثت في التعرف على الدور الوسيط للحكومة الضريبية، لما تتمتع به من أهمية كبيرة في بيئة الأعمال، ومعرفته تآثره في حال توسيطه بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والمتغيرات الأخرى، وكذلك معرفة الدور الملطف للتدين وافشاء المعلومات، حيث تم تصميم نموذج معقد به جميع المتغيرات السابقة ووضعها، ودراسة تأثير كل منها على الأداء الضريبي وجودة الإقرارات الضريبية، وتم اختبار المتغيرات عن طريق اعتماد المنهج الكمي والنوعي حيث تم استخدام برنامج SPSS و Smart PLS في تحليل البيانات الكمية وتم استخدام برنامج NVIVO في تحليل البيانات النوعية (المقابلات). وتوصلت الدراسة الى قبول جميع الفرضيات الرئيسية الفرعية، حيث وتبين ان هنالك أثر إيجابي وهام لنظم المعلومات الضريبية المحوسبة على جودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. وكذلك: هنالك أثر إيجابي وهام للدور الوسيط للحكومة الضريبية بين نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وجودة الإقرارات الضريبية والأداء الضريبي. وكذلك هنالك أثر إيجابي وهام للدور الملطف التدين بين كلاً من نظم المعلومات الضريبية المحوسبة وافشاء المعلومات على جودة الإقرارات الضريبية

٦،٦ التوصيات

من خلال هذه الدراسة والنتائج التي توصلت إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي يأمل الباحث أن تساهم في تحسين فاعلية الاداء الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، وتمثل في الآتي:

١. ضرورة القيام بتحديث التعديلات القانونية بشكل دائم ومستمر في الموقع الإلكتروني لدائرة ضريبة

الدخل والمبيعات الأردنية

٢. ضرورة القيام بعمل دورات تدريبية بشكل مستمر لاستخدام نظم المعلومات الضريبية المحوسبة.

٣. ضرورة القيام بعمل إعفاءات عن الغرامات الضريبية بشكل مستمر لتشجيع المكلفين على تسوية

حساباتهم

٤. ضرورة القيام بتغليظ العقوبات على المكلفين الذين يحاولون استغلال الثغرات الموجودة بالقوانين

الضريبية

٥. ضرورة تسريع الرد على استفسارات المكلفين بشكل دوري عبر الموقع الإلكتروني.

٦. أقوم بعمل على أحسن وجه كونه جزء من التمسك بالقيمة الدينية.

٧. ضرورة القيام بعمل دورات تدريبية لتحذير الموظفين على خطورة إفشاء المعلومات السرية وما لها من

توابع قانونية

٨. ضرورة إعادة النظر بالنسب الضريبية والشرائح بينما يتناسب بالوضع الاقتصادي والظروف التي يمر بها

المستثمرون، وكذلك تبين ان الاعفاءات الضريبي والحوافز التشجيعية لها أثر إيجابي في رفع وزيادة

الاستثمارات إلى الأردن وما له بذلك على زيادة الإيرادات الضريبي، وهذا يُوصى بإعادة النظر في النسب

الضريبية والشرائح وفقاً للوضع الاقتصادي وظروف المستثمرين. ويشير أيضاً إلى أن الإعفاءات الضريبية

والحوافز التشجيعية تسهم في زيادة الاستثمارات وبالتالي تزيد الإيرادات الضريبية.

٩. ضرورة قيام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية بتطوير وتحديث النظام الإلكتروني بشكل دوري،

وكذلك العمل على ربط دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية مع كافة الدوائر الحكومية الحساسة مثل

دائرة الأراضي والمساحة والبنوك ووزارة البلديات، والاقامه والحدود، والتي تبين مدى مصداقية الإقرارات

الضريبة المقدمه من قبل المكلف. أنه يجب أن يتم تحديث النظام الإلكتروني لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات بشكل منتظم. يتطلب ذلك تحسين التقنيات والبرامج المستخدمة لتسهيل عملية تقديم الإقرارات الضريبية ومعالجتها. بالإضافة إلى ذلك، يُقترح ربط هذه الدائرة مع الجهات الحكومية الأخرى المهمة لضمان دقة وموثوقية المعلومات المالية والضريبية المقدمة من قبل المكلفين. على سبيل المثال، يمكن ربط النظام الضريبي مع دائرة الأراضي والمساحة للتحقق من صحة المعلومات المتعلقة بالعقارات، ومع البنوك للتحقق من المعاملات المالية، ومع وزارة البلديات والاقامة والحدود لضمان التوافق مع قوانين الإقامة والعمل. حيث توصي الدراسة بتحديث النظام الإلكتروني وربط دائرة ضريبة الدخل والمبيعات مع جهات حكومية أخرى لتعزيز المصدقية والفحص الدقيق للإقرارات الضريبية

١٠. ضرورة اصدار قانون فيما يتعلق بالعملات الرقمية بأسرع وقت، من خلال فرض ضريبة على العملات الرقمية، يمكن للحكومة جني العائدات من هذا القطاع الناشئ والمتنامي، يعد ذلك مصدر دخل إضافي يمكن استثماره في تمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية المختلفة، مما يعزز التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، تسهم الضريبة على العملات الرقمية في إحداث توازن في النظام الضريبي العام. حيث يتم تطبيق الضرائب على العملات الرقمية بنفس الطريقة التي تُفرض بها الضرائب على العملات التقليدية والأصول الأخرى. هذا يضمن المساواة والعدالة الضريبية بين مختلف أنواع الأصول المالي

١١. ضرورة تعديل قانون الاستثمار بحيث يكون جاذب للاستثمارات. تعد ضرورة تعديل قانون الاستثمار أمرًا حيويًا في ظل التنافسية العالمية، حيث يجب أن يكون القانون جاذبًا للاستثمارات من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال. يجب أن يكون القانون شاملاً ومرناً، يحمي حقوق

المستثمرين ويوفر المزيد من الحوافز والضمانات. عن طريق إجراء تعديلات فعالة في القانون، يمكن تعزيز

الثقة وجذب استثمارات جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويسهم في التنمية المستدامة

١٢. ضرورة عدم تعديل القوانين والتشريعات بشكل مستمر لانه يعمل على طرد الشركات المستثمره

في الاردن. تعد ضرورة عدم تعديل القوانين والتشريعات بشكل مستمر في الأردن أمرًا حيويًا لجذب

واحتفاظ الشركات المستثمرة. تعتبر الاستقرار القانونية والتشريعية عاملاً أساسياً للثقة والاستقرار

الاقتصادي، لان التغيير المستمر يمكن أن يزعج الشركات ويخلق عدم التوقعات في ارباحها، مما يؤثر سلباً

على قرارات الاستثمار. بدلاً من ذلك، يجب تبني نهج استقراري يركز على تطبيق القوانين الحالية بفاعلية

وتحسين بيئة الأعمال. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز التشاور مع الشركات المستثمرة وفهم احتياجاتها

وتوفير الحوافز والمنافع التي تجعل الأردن بيئة جاذبة للاستثمار، بالتالي ينبغي أن يتم التوازن بين الحاجة إلى

الإصلاح والتحسين المستمر وبين الحفاظ على الاستقرار القانوني والتشريعي لضمان استدامة الاستثمار

في الأردن.

١٣. ضرورة تنزيل الشرائح الضريبية بالمقابل اتساع القاعدة الضريبية. تنزيل الشرائح الضريبية وتوسيع

قاعدة الضريبة ضروريان، حيث ان تخفيض الشرائح يقلل الأعباء الضريبية ويجفز الاستثمار والعمل، بينما

يزيد توسيع القاعدة من مدخلات الإيرادات الحكومية. يجب إيجاد توازن لتحقيق العدالة الضريبية والنمو

الاقتصادي، وضمان استدامة الموارد المالية للدولة.

١٤. ضرورة تثبيت الإعفاءات الضريبية للمكلفين بعدم تغييرها كل ٥ سنين لان هذا الشيء يضعف

المدقق من ناحية القوانين وتساعد المكلف على عملية التهرب الضريبي. تعتبر ضرورة تثبيت الإعفاءات

الضريبية للمكلفين دون تغييرها كل ٥ سنوات أمرًا هامًا. تكرار تغيير الإعفاءات الضريبية بشكل متكرر

يعرض المدققين الضريبيين لتحديات قانونية وصعوبات في تطبيق القوانين بشكل فعال. بالإضافة إلى

ذلك، يمكن لهذا التغيير المتكرر أن يساهم في إشعال عمليات التهرب الضريبي، حيث يمكن للمكلفين الاستفادة من الفجوات والتلاعب بالنظام الضريبي. لذلك، ينبغي أن يتم التركيز على تثبيت الإعفاءات الضريبية لفترات أطول، مع مراجعة دورية لضمان استدامتها ومواءمتها مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية. يجب أيضاً تعزيز إجراءات رقابة ومراقبة صارمة للحد من التهرب الضريبي وضمان التوازن بين مصالح المكلفين وحاجة الدولة للإيرادات الضريبية المستدامة.

١٥. ضرورة تخفيف العقوبات بحيث تصبح جزائية على كل من يساهم في افشاء معلومات او مساعد مكلف في عملية التهرب الضريبي. تعد ضرورة تشديد العقوبات وجعلها جزائية على الأفراد الذين يساهمون في كشف المعلومات أو مساعدة المكلفين في عمليات التهرب الضريبي أمراً بالغ الأهمية. تهدف هذه الخطوة إلى تعزيز ردعية القانون والحد من حوادث التهرب الضريبي التي تؤثر سلباً على الموارد المالية للدولة وتعوق التنمية الاقتصادية. عندما تصبح العقوبات جزائية وشديدة، فإنها ترسل إشارة قوية بأن الاشتراك في التهرب الضريبي يتعرض لعواقب جسيمة. يتراجع المساهمون المحتملون في الفضاء الضريبية ويترددون في تقديم المعلومات أو تقديم المساعدة. هذا يساهم في تعزيز الامتثال للضرائب وتحسين نزاهة وشفافية النظام الضريبي. علاوة على ذلك، تشديد العقوبات يعكس إرادة حكومية قوية لمكافحة التهرب الضريبي وتطبيق العدالة الضريبية. يجب أن تركز هذه العقوبات على معايير عادلة وموضوعية، مع توفير الحقوق القانونية والإجراءات اللازمة للمتهمين. بالتالي، يتعين تخفيف العقوبات وجعلها جزائية على المشاركين في كشف المعلومات أو مساعدة المكلفين في التهرب الضريبي لضمان فعالية التأثير الرادع والقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي والحفاظ على نظام ضريبي عادل ومتوازن.